العلة بين أهل المصطلح وعلماء العلل

د. زياد سليم العبادي *

تاريخ وصول البحث: ٢٠٠٧/٥/٢١م   تاريخ قبول البحث: ٢٠٠٨/٣/٩م

ملخص

يعالج هذا البحث مسألة العلة كمصطلح حديثي، مقارنا بين تعريفات أهل المصطلح في كتب علوم الحديث، وبين الواقع التطبيقي لها عند الأقدمين في كتب العلل، فحاولت الإجابة عن التعارض الظاهر بين اشتراط كثير من أهل المصطلح لعلة الخفاء، وبين وجود كثير من المسائل والأحاديث التي علل بها العلماء بالجرح الظاهر؛ كالكذب، والتهمة به، والترك، والضعف، والانقطاع، والجهالة...

نقلت أقوال أهل المصطلح في العلة، مرتبا إياهم حسب تاريخ وفياتهم، ثم قمت بدراسة كتابين مهمين، أولهما: مسند البزار المعروف بالبحر الزخار، وثانيهما: علل الحديث لابن أبي حاتم (كتاب الطهارة منه). حاولت بعدها الإجابة عما يظهر من تعارض بينهما.

Abstract

This research deals with the traditional concept *al-illah*. It compares between the different definitions of the concept and deals with the applications of the scholars in their books of *ilal*. I have tried to answer to the apparent contradiction between the theoretical condition of being unveiled according to the majority of the scholars of Hadith and the fact that in many cases they considered the very clear reasons to be *Illah* such as lying, being accused of lying, weakness, rupture and ignoring the narrator. However, I have the opinions of the scholars of *hadith* putting them in order according to the dates of their death. Then I have studied two important books which are: *musnad al-bazzar* known as *al-Bahr Al-Zakhar and ialal al-hadith for Ibn Abi Hatim* specifically the chapter of *Taharah* (purification) and I tried to answer what appears to be contradictions.

مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على خير الأنام، وعلى آله وصحبة الكرام. . وبعد:

فقد لقيت العلة كمصطلح عناية كبرى، في جانبها العملي، وجانبها النظري، فعملياً تكاثرت كتب العلل للأئمة السابقين، في نقد الأسانيد والمتون، والكلام على الرجال وأحوالهم، وأما في جانبها النظري فقد جدّ أهل المصطلح في إيجاد حدّ دقيق لهذه الكلمة في تعريفات تطورت وتنوعت، تفاوتت أحيانا، وتشابهت أحايين أخرى.

ولما كان الناظر إلى ما ذكره غالب أهل المصطلح في تعريفهم للعلة وتقييدهم لها بالخفي من الجرح، يقابل ذلك نظرة إلى كتب العلل، وما فيها من أحاديث ومسائل، علّلها أصحابها بالظاهر من الجرح؛ كالكذب، والتهمة به، والضعف الشديد ... أوقع هذا التفاوت الواضح بينهما الناظرَ في حيرة من أمره، فإلى أيّها يميل، وماذا يعتمد؟ من هنا سعيت مستعيناً بالله تعالى في البحث من خلال النظر في بعض كتب الأقدمين ممن ألّف في العلل، فاخترت علمين كبيرين هما: الإمام البزّار، والإمام ابن أبي حاتم، وقد قسمت البحث إلى مقدمة، وثلاثة مطالب، وخاتمة:

المطلب الأول: مفهوم العلة عند أهل المصطلح.

المطلب الثاني: العلة عند البزار في مسنده "البحر الزخار".

المطلب الثالث: العلة عند ابن أبي حاتم من خلال كتاب الطهارة من علله.

* محاضر متفرغ، قسم أصول الدين، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.

ولست ممن يضرب الأقوال بعضها ببعض، أو ممن يختلق حربا وهمية بين العلماء المتقدمين، أو من جاء بعدهم، ولكن هكذا هو شأن العلم، لا تنقضي فوائده أبد الدهر، ينهل منه الواردون، يذهبون به ظمأ الجهل والهوى، يردّ بعضهم على بعض، ويفيد بعضهم من بعض، والعلم كما يقولون: رحم بين أهله.

المطلب الأول
مفهوم العلة عند علماء المصطلح

إن الحديث عن العلة كاصطلاحٍ طويلُ وشاق، وقد كفانا غيرنا المؤونة في مؤلفاتهم أو في رسائلهم الجامعية، وغايتي هنا أن أتكلّم عن تطوّر مصطلح العلة تاريخياً. فاختصرت كثيراً في نقل تعريفات العلماء لها، وجعلتها في نقاط مبتدئاً بالحاكم، رحمه الله، ومنتهياً بالمعاصرين الذين تكلّموا عن العلة كمصطلح.

وإليك كلامهم فيها:

١) تعريف الحاكم: في بداية كلامه عن الحديث المعلّ قال: "وهو عِلْم برأسه غير الصحيح، والسقيم، والجرح والتعديل".

ثم قال: "وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث يكثر[١] في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علّة فيخفى عليهم علمُه فيصير الحديث معلولاً والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير"[٢].

٢) وبعد الحاكم جاء ابن الصلاح فعرَّف الحديث "المعلّ" بأنه: "الحديث الذي اطُّلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر، ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك".

ثم قال: "ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة، من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجـد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح. وسمّى الترمذي النسخ علة من علل الحديث، ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط، حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول، كما قال بعضهم: من الصحيح ما هو صحيح شاذ"[٣].

٣) وأما النووي فقد لخّص ما ذكره ابن الصلاح ولم يعلّق عليه، وكأنه يقرّه[٤].

٤) وكذا تبع الطِّيبي ابنَ الصلاح فيما قاله فنقل نصه بحرفه ولم يزد عليه[٥].

٥) وأمّا ابن كثير فإنه قال: "وهو فنّ خفي على كثير من علماء الحديث، حتى قال بعض حفاظهم: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل، وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجه ومستقيمه ..."[٦].

ونلاحظ هنا أن كلام الحافظ ابن كثير أقرب إلى الوصف منه إلى التعريف.

٦) وأما الشيخ برهان الدين الأبناسي (ت ٨٠٢هـ) فقد وافق ابن الصلاح في تعريفه العلة، وإن توسع في ذكر الأمثلة عليها[٧].

٧) أما الحافظ العراقي فإنه لم يتعقب ابن الصلاح في تعريفه العلة[٨].

ولكنه قال في كتابه "فتح المغيث": "العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه، أي: قدحت في صحته"[٩].

٨) ونقل الحافظ ابن حجر كلام ابن الصلاح ثم قال: "وهذا تحرير كلام الحاكم في علوم الحديث الذي ذكرته في البداية".

ثم قال: "فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع مثلاً معلولاً، ولا الحديث الذي راويه مجهول، أو مضعَّف معلولاً، وإنما يسمّى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من

ذلك مع كونه ظاهر السلامـــة من ذلك. وفي هذا ردٌ على من زعم أن المعلول يشمل كل مردود"[١٠].

وقال في موطن آخر من كتبه: "ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن الدالة على وهم راويه من وصل مرسل، أو منقطع، أو أدخل حديث في حديث، أو نحو ذلك من الأشياء القادحة، وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع، وجمع الطرق وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقّها"[١١].

٩) وكان للسخاوي مساهمة في هذا النوع من العلم فقال: "المعل أو المعلول خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح".

ثم نقل أن أبا يعلى الخليلي قد أطلق العلة على ما ليس بقادح -توسعاً- وذلك مثل حديث اختلف فيه ثقة ضابط مع من هو دونه، فوصله الضابط، وأرسله ذاك، ويسمّى هذا: معلولاً صحيحاً.

ونقـــل عن الترمذي أيضاً أنه يسمي العلة نسخاً؛ أي: أنه لا يُعمل به؛ لا العلة الاصطلاحية، فقد صحّح الترمذي أحاديث، وهي منسوخة، وفي الصحيحين كذلك أحاديث منسوخة.

وقد حاول الإمام السخاوي تعليل وجود أحاديث الضعفاء في كتب العلل، فقال: "ولكن ذلك منهم بالنسبة للذي قبله قليل، على أنه يحتمل أيضاً أن التعليل بذلك من الخفي لخفاء وجود طريق آخر ليخبر بها ما في هذا من ضعف، فكأن المعلل أشار إلى تفرّده"[١٢].

١٠) وأما السيوطي فقد اكتفى بشرح كلام النووي الذي هو ملخّص ما قاله ابن الصلاح، ثم أعقبها بذكر الأجناس العشرة التي ذكرها الحاكم في "المعرفة"[١٣].

١١) وأمّا الصنعاني فقد قال معقّباً على تعريف العراقي للعلة: "وكأن هذا تعريف أغلب للعلة، وإلا فإنه سيأتي أنهم قد يعلّون بأشياء ظاهرة غير خفية، ولا غامضة، ويعلّون بما لا يؤثر في صحة الحديث. -ثم نقل ما سبق ذكره من قبل من كلام العلماء لا سيما كلام ابن الصلاح، وابن حجر-"[١٤].

١٢) ثم رأيت ما كتبه طاهر الجزائري في كتابه "توجيه النظر" فلم يزد على ما قاله مَنْ سبقه ممن نقلت أقوالهم، إذ نقل عبارات ابن الصلاح كاملة، وكذا الحاكم، ونقل من "التدريب"[١٥].

١٣) وأما المعاصرون فإن كلامهم لا يخرج في غالبه عمّا قاله ابن الصلاح.

أ. فالعلامة أحمد محمد شاكر في "الباعث الحثيث" عرّف العلة: بأنها سبب غامض يقدح في الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

ثم قال: وقد يطلق بعض علماء الحديث "العلة" في أقوالهم على الأسباب التي يضعّف بها الحديث، من جرح الراوي بالكذب، أو الغفلة، أو سوء الحفظ، أو نحو ذلك من الأسباب الظاهرة القادحة فيقولون: "هذا الحديث معلول بفلان" مثلاً، ولا يريدون العلة المصطلح عليها؛ لأنها إنما تكون بالأسباب الخفية التي تظهر من سبر طرق الحديث.

ثم ذكر قول الخليلي الذي ذكرته سابقاً.

ونقل عن ابن الصلاح والنووي والسيوطي -ما ذكرناه- أن الترمذي يسمي النسخ علة ..."[١٦].

ب. والدكتور نور الدين عتر، لم يزد في كلامه أن نقل كلام ابن الصلاح، والحاكم[١٧].

ج. والدكتور همام سعيد، لم يخرج عما قاله الدكتور عتر، فقال: "والمعلل: خبر ظاهره السلامة اطّلع فيه بعد التفتيش على قادح" وعلّق على ما يكون فيه التعليل بالجرح الظاهر فقال: "وأما ما نجده في كتب العلل من أحاديث أعلّت بالجرح؛ كأن يقال في أحد رواتها: متروك، أو منكر الحديث، أو ضعيف، فيمكن حمل هذه القوادح على علم العلل، وإلحاقها به إذا وردت في أحاديث الثقات، كرواية الزهري عن سليمان بن أرقم، ورواية مالك عن عبد الكريم ابن أبي أمية ورواية الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى، فرواية هؤلاء الأئمة الجهابذة عن هؤلاء الضعفاء توقع كثيرين في العلة اعتماداً على تثبّت

هؤلاء الأئمة، ومكانة الزهري، ومالك، والشافعي تخفي أمر هؤلاء المتروكين والضعفاء"[١٨].

قلت: ولكنّ ابن حجر ذكر أمراً آخر يضاف إلى ما ذكره الدكتور همام، وهو قوله:

"فعلى هذا لا يُسمى الحديث المنقطع مثلاً معلولاً، ولا الحديث الذي راويه مجهول، أو مضعّف معلولاً، وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك" وقد سبق آنفاً[١٩].

ويقصد الحافظ هنا الغاية من ذلك هو لكشف علة حديث الضعفاء، بجانب أحاديث الثقات حيث يظهر وهمهم فيها. والله أعلم.

د. والدكتور الصباغ حينما تكلم عن العلة لم يخرج عما قاله ابن الصلاح[٢٠].

هـ. وللدكتور عبد الكريم الخضير إسهام طيب في هذا العلم، وهو عند ذكره لأجناس العلل العشرة، قال: "للعلل أجناس كثيرة ذكر الحاكم عشرة منها على سبيل التمثيل لا الحصر، إذ لا يمكن حصرها لدقة هذا النوع من أنواع علوم الحديث وخفائه، بل مجرد ما يشتمل الحديث على سبب يخرجه من حال الصحة إلى حال الضعف فإنهم يسمونه معلاً، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، والجهالة، وغيرها"[٢١].

و. وأما العلاّمة محمد بن الشيخ العلامة علي بن آدم الأتيوبي، ففي شرحه لألفية السيوطي[٢٢]، رجح الخفاء، ولكنه نقل تعريف الصنعاني للعلة، وكأنه يميل إلى عدم حصر العلة فيما خفي وغمض، وهذا الظن يزول عندما نقرأ تعريفه للعلة في ألفيته في العلل:

أما في الاصطلاح فهي سبب
يكون غامضاً وقدحاً يوجب
مع سلامة تكون ظاهراً
فالخبر المعل ما فيه ترى
مع كون ظاهر له السلامة
لكن لدى البحث تجي الملامة[٢٣].

ز. ومن المعاصرين الدكتور حمزة المليباري حيث توسّع في مفهوم العلة، فقال:

"العلة عبارة عن سبب غامض يدل على وهم الراوي سواء أكان الراوي الثقة ووهمه أغمض وأخفى من خطأ الضعيف ووهمه، إذ إن الثقة يجعل القلب يميل إلى الاعتماد عليه.

فإن قيل: إن ضعف الراوي سبب ظاهر فكيف يدخل في المعلول ما رواه الضعيف، بناءً على أنه خارج عن التعريف بقيد الغموض فيه؟.

فيجاب: بأن العلة هي عبارة عن سبب غامض يدل على وهم الراوي ثقة كان، أو ضعيفاً، وخطأ الراوي الضعيف فيما رواه لا يدرك إلا بالبحث عن القرائن التي تدل على إصابته، أو خطئه ..."[٢٤].

ح. وممن برّز من المعاصرين في هذا الفن أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني صاحب كتاب "شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل" فهو يرجّح أن العلل بابها خفي، ليس بجلي، ثم يجيب عن مسألة وجود الجرح الظاهر في كتب العلل فيقول -بعد بيان السبب الرئيس في ذلك، وهو رواية المشاهير عن هؤلاء مما قد يوهّم أمرهم-: "ومن الممكن أن يقال: حديث هؤلاء المجروحين وإن وجد في كتب العلل، فهو نادر ولا التفات إلى النادر، وقد يضاف في الجواب أن الإمام من الأئمة قد يوجَّه له سؤال عن حديث الضعيف، فيجيب عليه، أو قد يكون الضعيف عند السائل أو المسؤول، وقد يكون إدخاله في كتب العلل لمجرد الاختلاف عليه –وإن كان ضعيفاً– ليبين أن الاضطراب في الحديث من جهة ضعف راويه، وقد يكون ذلك لبيان أن الحديث وإن جاء من طريق الضعيف، فيه طريق أخرى تشهد له، أو لبيان أن هذا الضعيف قد انفرد بهذا الحديث مع الاختلاف عليه، مما يزيده ضعفاً. والله أعلم"[٢٥].

المطلب الثاني

العلة عند البزار في مسنده "البحر الزخار"

لا بدّ لمعرفة مفهوم العلة عند البزار من استقراء جميع استخداماته للفظ العلة، سيما وأنه لم يذكر صراحة تعريفه للعلة. وإليك بعض ما وجدته من كلامه خلال تتبعي للمسنـــد، وعقب كل نقل أعلّق بصورة موجزة مبيناً نوع التعليل وهل هو صريـــح أم خفي؟ وبعد الانتهاء من النقول أعطي أقرب ما توصلت إليه من مفهوم العلة للبزار.

المثال الأول: قال البزار: "وهذه الأحاديث التي ذكرت عن محمد بن أبي بكر، عن أبيه في بعض أسانيدها ضعف، وهي عندي -والله أعلم- مما لم يسمعها محمد ابن أبي بكر من أبيه لصغره، ولكن حدّث بها قوم من أهل العلم فذكرنا، وبينا العلة فيها"(٢٦).

قلت: تعليله هنا في نفي السماع، وهو تعليل خفيّ في رواية محمد بن أبي بكر عن أبيه، ﷺ.

المثال الثاني: قال البزار: "وهذا الحديث فيه علتان: إحداهما: أن (زائدة) منكر الحديث، والعلة الأخرى: فقد رواه غير واحد عن زائدة عن زياد عن أنس أن أبا بكر قال للنبي ﷺ فصار الخبر عن أنس؛ فلذلك لم نذكره"(٢٧).

قلت: يُعلل البزار هنا بأمرين أحدهما ظاهر، والآخر فيه خفاء.

الأول : أن (زائدة) منكر الحديث.

الثاني: مرسل الصحابي؛ زيادة صحابي في رواية وعدم ذكره في أخرى.

فالأول جرح ظاهر، والآخر تعليل خفي.

المثال الثالث: قال البزار: "على أن الحديث فيه علتان إحداهما: أن موسى بن عبيدة قد ذكرناه أن في حديثه نكرة وخطأ، كانت له عبادة تشغله عن تحفظ الحديث وغيرنا من أصحاب الحديث يضعّف موسى بن عبيدة ولا يحتج به، ولكن ذكرناه لعبادته بأحسن ما يذكر مثله لنرجو بذلك السلامة.

وبكار ابن أخيه فضعيف الحديث وقد تكلم يحيى ابن معين -إذ كان يحتج به كثير من أهل العلم، ويرونه إماماً- في أن إسحاق بن إدريس لا يكتب حديثه، ولكن أمسكنا عن هذا الموضع؛ لأنه لم يتبين لنا ما قال يحيى فلم نقدم على إسحاق ما أقدم هو عليه"(٢٨).

قلت: يعلل هنا بأمرين: ضعف موسى بن عبيدة بسبب انشغاله بالعبادة.

وضعف بكار جداً. والأول تعليل خفي، والآخر جرح ظاهر.

المثال الرابع: قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم روي عن أبي بكر عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ومولى ابن سِباع هذا فلا نعلم أحداً سمّاه، وإنما ذكرناه إذ كان لا يروى عن أبي بكر إلا من هذا الوجه وبيّنا علته. وموسى بن عبيدة؛ فرجل متعبد حسن العبادة، وليس بالحافظ، وأحسب إنما قصر به عن حفظ الحديث فضل العبادة"(٢٩).

قلت: يفهم من تعليله هنا أنه يقصد:

أ. ضعف موسى بن عبيدة بسبب انشغاله بالعبادة.

ب. جهالة مولى بن سباع كما قال البزار: فلا نعلم أحداً سماه.

والأول تعليل خفي، والثاني جرح ظاهر.

المثال الخامس: قال البزار: "وصالح بن موسى الذي روى هذا الحديث عن عبد العزيز عن أبي سلمة عن أبيه لين الحديث، وإنما ذكرنا هذا الحديث لنبين علته وقد روى صالح بن موسى هذا حديثاً آخر بهذا الإسناد لم يتابع عليه أيضاً"(٣٠).

قلت: قال الهيثمي: "رواه البزار وفيه صالح بن موسى وهو متروك"(٣١).

والبزار يشبه في نقده للرواة الإمام البخاري، حيث يطلق الألفاظ اللينة في جرح شديد ... وهذا خلاصة ما رأيته وتابعته من خلال دراستي لكتاب البزار. فهذا تعليل بأمر ظاهر.

المثال السادس: قال البزار: "وفيه علتان، أما إحداهما: فإن أبا ميمونة رجل مجهول، لا يعلم مَن روى عنه غير

عبيد الله بن موسى، وعيسى الملّائي؛ فلا نعلمه روى أيضاً إلاَّ هذا الحديث؛ وإنما كتبنا هذا الحديث؛ لأنا لم نحفظه عن رسول الله ﷺ فذكرناه وبينا علته"[٣٢].

قلت: يعلل البزار صراحة بجهالة الحال. وهو جرح ظاهر كما لا يخفى.

المثال السابع: قال البزار: "وفي هذا الحديث علتان إحداهما: إن ابن خثيم لا نعلم أنّه روى عن أبيه غير هذا الحديث، وقيس ابن أبي علقمة لا نعلم له ذكراً إلا في هذا الحديث"[٣٣].

قلت: يعلل هنا أيضاً بالجهالة؛ جهالة العين؛ وهو جرح ظاهر.

المثال الثامن: قال البزار: "وحديث العرباض فيه علتان: إحداهما أن الحارث بن زياد لا نعلم كبير أحد روى عنه، ويونس بن سيف صالح الحديث قد روى عنه"[٣٤].

قلت: يعلل البزار بالجهالة، والثانية: يعلل بضعف الضبط.

المثال التاسع: قال البزار: "وهذا الحديث قد ذكرناه عن أبي معاوية عن الأعمش عن مسلم عن سعيد عن ابن عباس، وزاد أبو خالد الحكم مع مسلم، وذكره أيضاً عن مجاهد، وعطاء، ولفظ حديث أبي خالد خلاف لفظ أبي معاوية، فأعدناه لعلتين: لاختلاف إسناده عن الأعمش، ولاختلاف كلامه"[٣٥].

قلت: يعلل بالاختلاف في الإسناد والمتن. وهو تعليل خفي.

المطلب الثالث
العلة عند ابن أبي حاتم في كتاب الطهارة من "علل الحديث"[٣٦]

يعدّ كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم من أهم كتب العلل، لذا فقد لقي عناية كل العلماء، وكان محط أنظارهم، وقد أحببت أن أكرم بحثي بالنظر في هذا الكتاب، فاخترت كتاب الطهارة منه وهو أول كتبه، في مائة وست وتسعين مسألة، ودراستي هذه تعطي إضاءة على الموضوع، وقد جعلتها في عشر نقاط، مبينا صور التعليل عندهم.

أولاً: التعليل بالإبدال: وأقصد به: إبدال راو براو، أو أكثر، على وجه الخطأ والوهم. والتعليل هنا خفي، ليس ظاهرا، وقد بلغ عددها سبعين تعليلا، **وصوره**:

١. إبدال راوٍ براوٍ: ٢، ٨، ١٣، ٢٠، ٢١، ٢٨، ٤١، ٥٤، ٥٧، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٧٦، ٨٠، ٨١، ٨٤، ٩٠، ٩٦، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٨، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٩، ١٧٨، ١٨١، ١٨١، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٢.
٢. إبدال راو بأكثر من راو، أو بالعكس: ٤٧، ٤٩، ٥٦، ٦٧، ٧٤، ٩٠، ١٤٨، ١٥٧، ١٦١، ١٧٨، ١٨٤/١٨٧، ١٩٤.
٣. إبدال أكثر من راو بأكثر من راو: ٤، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٤١، ٧٢، ١٤٧.
٤. إبدال صحابي بصحابي: ٥، ٦، ٩، ٢٦، ٢٩، ٣٨، ٣٩، ٤٦، ١٦٢.
٥. سلوك الجادة: ٧، ١٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٤٣، ٤٦، ٤٩، ٥٨.

والمراد بسلوك الجادة: "العدول عن السند الصحيح إلى سند آخر مشهور كثير الاستعمال ..."[٣٧].

مثال على سلوك الجادة: في المسألة ٤٦: قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سهل ابن حماد أبو عتاب عن عبد الله بن المثنى عن ثمامة عن أنس ... فقال أبي وأبو زرعة جميعا: رواه حماد ابن سلمة عن ثمامة بن عبد الله عن أبي هريرة. قال أبو زرعة: وهذا الصحيح. وقال أبي: هذا أشبه: عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، **ولزم أبو عتاب الطريق**؛ فقال: عن عبد الله عن ثمامة عن أنس.

ثانياً: العلل المتعلقة بالاتصال والانقطاع:

التعليل هنا خفي، ليس ظاهرا، وقد بلغ عددها سبعة وخمسين تعليلا، يستثنى من ذلك التعليل بالإعضال، والجهالة؛ فهو تعليل ظاهر، وعددها اثنا عشر تعليلا.

١. تعارض الاتصال مع الإرسال أو الانقطاع

وترجيحهما عليه: ٢٣، ٢٧، ٤٢، ٥٧، ٥٨، ٧٠، ٧٨، ٨٢، ٨٣، ٨٧، ٨٨، ٩٢، ٩٧، ١١٩، ١٣٠، ١٤٠، ١٥٢، ١٦/١٩٣، ١٣٠، ١٦٣، ١٦٤، ١٧١، ١٩٥.

٢. تعارض الاتصال مع الإرسال أو الانقطاع وترجيح الاتصال: ٢٤، ٧١/٤٢، ١٣٩، ١٥٦.

٣. تعارض الاتصال مع الإرسال دون بيان الراجح: ١٢١.

٤. تعارض المرفوع مع الموقوف وترجيح الموقوف: ١٥، ٣٢، ٤٠، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٩، ٧٥، ٨٥، ٩٨، ١١٦، ١٣٣، ١٣٦، ١٦٥، ١٧٥، ١٩١، ١٩٤.

٥. تعارض المرفوع مع الموقوف وترجيح المرفوع: ٩١

٦. تعارض المرفوع مع الموقوف دون بيان الراجح: ١٢١، ١٤٥

٧. التدليس، والتدليس عن الضعفاء: ٩، ١٠٩/٦٢.

٨. تبيين المبهم: ١٠، ١٠٣، ١٣٩. ٩. الإعضال: ٦٩، ٨٤.

٩. الجهالة (الحال والعين): ١٤، ٣٧، ٥٦، ٧٣، ٨٩، ٩٩، ١٢٩، ١٣١، ١٨٠ / ٨٢.

مثال على تعارض المرفوع مع الموقوف، وترجيح الموقوف:

قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبيدة بن الأسود عن القاسم ابن الوليد عن قتادة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ؛ في المسح على الخفين؟ قالا: هو خطأ؛ إنما هو عن موسى بن سلمة عن ابن عباس موقوف"(٣٨).

ثالثاً: العلل المتعلقة بضبط الراوي وحفظه:

التعليل هنا خفي، ليس ظاهراً، وقد بلغ عددها أربعة وثلاثين تعليلاً:

١. الوهم في أسماء الرواة: ١، ٣، ٢٠، ٤٤، ٤٥، ٩٦، ١١٨، ١٤٢، ١٤٥، ١٥٤، ١٦١، ١٦٦، ١٦٧، ١٨٢، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠.

٢. الاضطراب: ١١، ١٢، ٤٧، ٧٩، ١٥٣، ١٦٨، ١٧٤، ١٨٣.

٣. القلب في الإسناد والمتن:

أ. قلب إسناد مكان إسناد: ٩، ١٨٥.

ب. قلب بين اسم الراوي واسم أبيه: ٤٤، ١٠٣، ١٧٣.

ج. قلب في متن الحديث: ١٠٨.

د. قلب بين راو وآخر في الإسناد: ١٥٧.

٤. الاختلاط: ٩٥.

٥. التعليل بالاختصار: ١٠٧.

مثال على الاضطراب: قال ابن أبي حاتم: وسمعت أبي وحدثنا عن محمد بن الخليل عن إسماعيل بن عياش عن ثعلبة بن مسلم عن قيس بن خالد بن حبتر عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: "إذا سقط الذباب في شراب ...". فقال أبي: هذا حديث مضطرب الإسناد(٣٩).

قلت: أصل الحديث أخرجه البخاري في "صحيحه"(٤٠) من طريق عبيد بن حنين عن أبي هريرة، وكأن الإشكال في قيس هذا فإنه لا يعرف راو بهذا الاسم، والله أعلم.

رابعاً: العلل المتعلقة بثبوت السماع ونفيه:

التعليل هنا خفي، ليس ظاهرا، وقد بلغ عددها ثلاثة وعشرين تعليلاً:

١. نفي السماع: ١٠٠، ١٢٧، ١٣٤، ١٤٣.

٢. نفي علمه بالسماع: ٦٩، ١٠٨.

٣. نفي الرواية: ٥٦، ١٠٨، ١٢٢.

٤. نفي اللحوق: ١٥٦.

٥. التشكيك بالسماع: ٣٤، ٦٩.

٦. نفي الصحبة: ٥٥، ٨٩.

٧. إثبات الصحبة: ١٠٣.

٨. إثبات السماع: ١٤٣.

٩. الإرسال الخفي: ٢٦، ٨٢، ٩٩، ١٠٦، ١٢١، ١٣٢، ١٣٨.

مثال على الإرسال الخفي: قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث مقسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض؟ فقال: اختلفت الرواية: فمنهم من يروي عن مقسم عن ابن عباس موقوف. ومنهم من يروي عن مقسم عن النبي ﷺ، مرسلا. وأما من حديث شعبة: فإن يحيى بن سعيد أسنده، وحكى أن شعبة، قال: أسنـده لي الحكم مرة، ووقفه مرة. وقال أبي: **لم يسمع الحكم من مقسم هذا الحديث**[٤١].

قلت: الحكم بن عتيبة. لم يسمع من مقسم بن بجرة إلا خمسة أحاديث؛ كما نقل ذلك العلائي عن شعبة، ويحيى القطان[٤٢].

خامساً: الزيادات التي تصح والتي لا تصح: التعليل بها خفي كما يظهر وعددها ثمانية عشر تعليلا، وصورها عديدة:

١. المزيد في متصل الأسانيد: ٨، ١٠، ١٢، ٣١، ٣٥، ٧٤، ٧٧، ٩٠، ٩٥، ١٧٧، ١٩٢، والمراد بالمزيد: "أن يزيد راو في الإسناد المتصل رجلاً لم يذكره غيره غلطاً"[٤٣].
٢. زيادة ثقة في الإسناد: ١٧، ٢٩، ٥٢، ١٧٩. وهو ما يقابل المزيد.
٣. إدراج راو في السند: ٤٧.
٤. الإدراج في المتن: ١٧٠.
٥. توهيم زيادة لفظة في المتن: ٨١.

مثـــال على المزيد: المسألة ٩٥: قال ابن أبي حاتم: وسألت أبا زرعة: عن حديث رواه سفيان عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس: أن بعض أزواج ...، ورواه شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن ميمونة؟ فقال: الصحيح: عن ابن عباس عن النبي ﷺ؛ بلا ميمونة.

سادساً: الحكم على الحديث بالضعـف، أو الضعف الشديد، أو الوضع. . .

التعليـل بها ظاهر، ليس خفياً، وقد بلغ عددهـا واحداً وثلاثين تعليلاً.

١. الحكم عليه بالبطلان: وقد تعددت عباراته كما يأتي:
   أ. حديث باطل بهذا الإسناد: ١٧٦.
   ب. حديث باطل وفلان ضعيف: ١٣٧.
   ج. حديث باطل لا أصل له: ١٠٢.
   د. حديث كذب باطل: ١٠٤.
٢. الحكم عليه بالوضع، أو الضعف الشديد:
   أ. حديث موضوع: ١٨٠.
   ب. حديث ليس بشيء: ٣٧، ٩٩، ١٢٠.
   ج. حديث واهٍ منكر: ١٤٠.

مثال: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديث رواه ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن أسامة بن زيد عن أبيه عن النبي ﷺ: أن جبريل عليه السلام أتاه فأراه الوضوء، فلما فرغ نضح فرجه؟ فقال أبي: هذا حديث كذب باطل"[٤٤].

٣. الحكم عليه بالنكارة مطلقاً، أو بقيد: ٥٣، ٥٥، ٧٣، ١٠٥، ١٠٨، ١١٧، ١٣٠، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٨، ١٦٦، ١٨٣ بهذا السند، ١٨٦ مرفوعاً.

مثال: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار عن البختري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "إذا توضأتم فأشربوا أعينكم من الماء ..."؟ فقال أبي: هذا حديث منكر، والبَختريّ، ضعيف الحديث، وأبوه مجهول"[٤٥].

٤. الحكم على الحديث بالضعف، وقد كان على ضربين:
   أ. يحكم عليه بالضعف مع بيان سبب ذلك: ٧٤، ١٠٠، ١١٣، ١٢٩، ١٣٥.
   ب. يحكم عليه بالضعف دون بيان سبب ذلك: ٣٦، ٩٤، ١٠٦، ١٢٣.

مثال: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبا زرعة عن الغسل من الحجامة، قلت: يروى عن النبي ﷺ: "الغسل من أربع ...". فقال: لا يصح هذا؛ رواه مصعب بن شيبة، وليس بقوي. قلت لأبي زرعة: لم يرو عن عائشة من غير حديث مصعب؟ قال: لا"[٤٦].

سابعاً: الحكم على الراوي بصورة من صور الضعف، أو الترك، أو الوضع. .

المسائل هنا أيضاً التعليل بها ظاهر، ليس خفياً، وقد بلغ عددها خمسة عشر تعليلاً، وقد تنوعت عباراته فيها كما يأتي:

أ. فلان يكذب: ١٢٥.

ب. فلان متروك الحديث: ١٠٠، ١٠٢، ١١٢، ١٣٧.

ج. فلان ضعيف: ١٣، ٧٣، ٩٨، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١٣٧، ١٥١، ١٧٦.

د. وهم فيه فلان –دون بيان نوع الوهم-: ١٤١.

ثامناً: أحكام عامة، أو شبه عامة: والمراد بذلك، أنهم كانوا يطلقون أحكاما تفيد العموم في مسائل بعينها؛ كقول أحدهم: لا يصح في الباب الفلاني حديث. وتدخل في التعليل الخفي.

أ. هو أصح حديث في الباب: ٩٣.

ب. لا يصح حديث فلان في المسألة: ١١٠.

ج. لا يصح في الباب شيء: ٩٤، ٩٩.

د. لا يثبت –يصح– عن النبي ﷺ في الموضوع حديث (صحيح): ١٠١، ١٢٨.

هـ. لا أصل له في حديث فلان: ١٠٨.

تاسعاً: متفرقات: ووضعت تحتها ما صعب عليّ تصنيفه فيما سبق:

أ. الأشباه: كثيراً ما كـان يقول أبو حاتم، أو أبو زرعة عند الترجيح: حديث فلان أشبه، وهو أشبه، وهذا أشبه عندي، وموقوف أشبه، والمرسل أشبه ... وهذه تعليلات خفية، وإليك أرقام المسائل: ٢، ١١، ١٣، ٢١، ٢٦، ٢٦، ٢٨، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٨، ٦٤، ٦٧، ٧٠، ٧٨، ٨٢، ٩٦، ١٤٢، ١٦٣، ١٩٢.

ب. اختلاف لا يضر: ٢٥، ٣١، ٦٥، ١٢٦، ١٩١.

ج. التعليل بالتفرد: ٤٨، ٦٠، ٦٨، ٩٩/١٢٤، ١١٧ تفرد ضعيف. والذي أميل إليه أن التفرد ليس علة، ولكنه مظنة العلة.

د. لم يعرف الخطأ ممن يكون: ٥٢.

هـ. هو خطأ، ثم قال ابن أبي حاتم: ولم يبين الصواب وما علة ذلك: ١٩١.

و. تعليل الحديث بكون الحديث ليس في مصنفات الراوي: ٦٠. وهذا تعليل خفي.

ز. فلان أفسد الحديث: ٧٨. ن. علّل ذكره للمسألة بقوله: هو منسوخ: ١١٤.

ح. ينقل عن شعبة أنه كان يتقي حديث فلان – دون بيان السبب –: ١١٥. وهذا تعليل خفي.

ط. لا يعرف الراوي إلا بكنيته: ١٤٩، ١٥٠.

عاشراً: اختلاف أبي حاتم وأبي زرعة، واختلاف ابن أبي حاتم مع أبيه:

كما يظهر هنا؛ فإنني بذكري هذه النقاط أقصد زيادة الفوائد في البحث، وإن كان ليس لها ارتباط مباشر بموضوعه.

١. اختلاف أبي حاتم، وأبي زرعة في التعليل: ٩، ٤٢، ٨٠، ١٠٣، ١٢٤.

٢. اختلاف أبي حاتم وأبي زرعة في اسم راوٍ: ٢٢، ٢٨.

٣. مخالفة ابن أبي حاتم لأبيه: ١٩٢.

٤. تفسير ابن أبي حاتم تعليل أبيه: ١٩١.

الخاتمة:

وهكذا؛ نلاحظ مما سبق أن البزار يطلق التعليل على ما هو خفي، وعلى ما هو ظاهر جليّ، فنوّع فيهما ولم يلتزم ما التزمه أكثر أهل المصطلح في حصْر العلة بأحاديث الثقات فحسب، وما كان فيه تعليل غامض.

فعدد التعليلات في هذه المواضع بلغت ستة عشر تعليلا، الظاهر منها: تسعة بنسبة ٥٦,٢٥ بالمائة، والخفي منها: سبعة بنسبة ٤٤,٧٥ بالمائة، وهذه النسبة تحتاج إلى وقفة تأمّل.

وفي ختام دراستي لجزء يسير من علل ابن أبي حاتم، والتي قد تعطي إضاءات على الموضوع، فإليكم هذا الملخص؛ أجمع فيه عدد التعليلات الخفية، والتعليلات

الظاهرة، وأعطي نسبة كل منهما على حسب عددها الذي وجدته.

التعليلات الخفية	الجرح الظاهر
الإبدال: ٧٠.	الجهالة والإعضال: ١٢.
تعارض الاتصال ...: ٥٧.	الحكم على الحديث بالضعف ...: ٣١.
ضبط الراوي ...: ٣٤.	الحكم على الراوي بالضعف ...: ١٥.
إثبات السماع ونفيه: ٢٣.	
زيادات الرواة ...: ١٨.	
أحكام عامة: ٧.	
الأشباه: ٢٣.	
التفرد: ٥.	
ليس في مصنفات الراوي: ١.	

المجموع: من خلال دراستي للمسائل التي ذكرها ابن أبي حاتم استطعت تحديد ثلاثمائة وستة تعليلات؛ التعليلات الخفية منها مائتان وثمانية وأربعون تعليلاً، بنسبة: ٨١ بالمائة تقريباً.

وأما الجرح الظاهر فعدده ثمانية وخمسون، بنسبة ١٩ بالمائة تقريباً.

وفي الحقيقة فإنني سائر في دراستي إلى تصنيف جميع علل ابن أبي حاتم على الطريقة التي ذكرت نموذجاً لها، سائلاً ربي الإعانة والتوفيق.

يظهر مما سبق أن جمهور العلماء ممن تصدى لتعريف العلة أنهم يخصّون العلة في أحاديث الثقات، ولكنْ لا يمنع ذلك أن تكون أحياناً في أحاديث الضعفاء والمتروكين، سيما ما يفهم من كلام الحاكم في تعريف العلة: "وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات ...".

وكذا إشارة ابن الصلاح بعد تعريفه العلة، والصنعاني يشير له فيقول: "إن هذا تعريف أغلبي للعلة، وإلا فإنه سيأتي أنهم قد يعلّون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة، ويعلّون بما لا يؤثر في صحة الحديث ".

فلا يمنع أن تكون أحياناً في أحاديث الضعفاء والمتروكين لغاية، وهذا ما أميل إليه بعد هذا الاستقراء السريع لأقوال العلماء، وملخصه: أن الأصل في العلة الخفاء، وأنها تختص بأحاديث الثقات، ولا يمنع هذا أن تكون في أحايين أخرى في أحاديث الضعفاء والمتروكين وغيرهم.

وكتب العلل؛ كعلل ابن أبي حاتم، والدارقطني، وقبلهما علل أحمد، ويحيى بن معين فيها هذا وهذا. وقد ظهر هذا جلياً من الدراسة التطبيقية لمسند البزار، وعلل ابن أبي حاتم.

الهوامش:

(١) كذا في المطبوع من كتاب الحاكم.

(٢) محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: أ. د. معظم حسين، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، ص١١٢-١١٣.

(٣) أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، **المقدمة في علوم الحديث**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ص٤٢-٤٤.

(٤) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي**، تحقيق: د. عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، (ط٢)، ج١، ص٢٥٨.

(٥) الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ)، **الخلاصة في أصول الحديث**، ت: صبحي السامرائي، ط: رئاسة ديوان الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية، ١٩٧١م، ص٧٠–٧١.

(٦) أحمد محمد شاكر (ت ١٩٥١م)، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير**، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، (ط١)، ص٦٠-٦١.

(٧) برهان الدين الأبناسي (ت ٨٠٢هـ)، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، (ط١)، ص٩٥–١٠٠.

(٨) زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)،

التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، (ط١)، ص١١٤.

(٩) العراقي (ت ٨٠٦)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تحقيق: الأستاذ محمود ربيع، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، (ط٢)، ص١٠٢.

(١٠) أحمد بن علي المعروف بابن حجر (ت ٨٥٢ هـ)، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، (ط١) ج٢، ص١٨٠.

(١١) ابن حجر، شرح نخبة الفكر، تحقيق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٨٢.

(١٢) محمد بن عبد الرحمن السخاوي، (ت ٩٠٢)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، (ط١)، ج١، ص٢٤٦، ٢٥٣-٢٥٤.

(١٣) السيوطي، **تدريب الراوي**، ج١، ص٢٥١-٢٦٢.

(١٤) محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ج٢، ص٢٥-٣٤.

(١٥) طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، دار المعرفة، بيروت، ص٢٦٥-٢٦٦.

(١٦) شاكر، **الباعث الحثيث**، ص٦٢-٦٨.

(١٧) د. نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، دار الفكر، دمشق، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، (ط٣)، ص٤٤٧-٤٥٤.

(١٨) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: د. همام سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، (ط١)، ج١، ص٢١-٢٣، ٢٩.

(١٩) انظر: ص٦، والهامش رقم ٨.

(٢٠) محمد لطفي الصباغ، **الحديث النبوي، مصطلحه، بلاغته، كتبه**، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، (ط٦)، ص٢١٥.

(٢١) د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير، **الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به**، الرياض، مكتبة دار المنهاج، ١٤٢٦م، (ط٣)، ص٢٢٩-٢٣١.

(٢٢) محمد بن الشيخ العلامة علي بن آدم الأتيوبي، **شرح ألفية السيوطي في الحديث**، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، (ط٤)، ج١، ص٢٨٨.

(٢٣) الأتيوبي، **ألفية علل الحديث المسماه شافية الغلل بمهمات علم العلل**، دار الوطن، الرياض، ١٤١٥هـ، (ط١)، ص٧-٨.

(٢٤) د. حمزة عبد الله المليباري، **الحديث المعلول قواعد وضوابط**، مكة المكرمة، المكتبة المكية، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، (ط١)، ص١٠-١١.

(٢٥) مصطفى بن إسماعيل السليماني، **إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل**، تحقيق: أبو إسحاق الدمياطي، مكتبة الفرقان، عجمان، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ج١، ص١٧٩-١٨٠.

(٢٦) أحمد بن عمرو البزار (ت ٢٩٢)، **البحر الزخار المعروف بمسند البزار**، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والعلوم، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ج١، ص١٥٨، ح٨٠.

(٢٧) البزار، **المسند**، ج١، ص١٦٩، ح٩٢.

(٢٨) البزار، **المسند**، ج١، ص١٧٧، ح٩٧.

(٢٩) البزار، **المسند**، ج١، ص٧٥، ح٢٠.

(٣٠) البزار، **المسند**، ج٣، ص٢٤٦، ح١٠٣٥.

(٣١) الحافظ نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، مؤسسة المعارف، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ج٧، ص١٧١.

(٣٢) البزار، **المسند**، ج٢، ص١٤٤-١٤٥، ح٥٠٦.

(٣٣) البزار، **المسند**، ج٤، ص١٠٠-١٠١، ح١٢٧٦.

(٣٤) البزار، **المسند**، ج١٠، ص١٣٩، ح٤٢٠٢.

(٣٥) البزار، **المسند**، ج١١، ص٢٦٢، ح٥٠٤٩.

(٣٦) عبد الرحمن بن محمد بن إدريس المعروف بابن أبي حاتم، **علل الحديث**، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي وتقديم: د. إبراهيم اللاحم، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، (ط١).

(٣٧) سميرة محمد عمرو، **المزيد في متصل الأسانيد دراسة نظرية وتطبيقية**، رسالة ماجستير، الجامعة

الأردنية، ٢٠٠٠م، ص٢٧.

(٣٨) ابن أبي حاتم، **علل الحديث**، مسألة رقم ١٥.

(٣٩) ابن أبي حاتم، **علل الحديث**، مسألة ٧٩.

(٤٠) محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، **صحيح البخاري**، دار الفكر، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١م، (ط١)، ح٣٣٢٠.

(٤١) ابن أبي حاتم، **علل الحديث**، مسألة ١٢١.

(٤٢) ابن حجر (ت ٨٥٢)، **تهذيب التهذيب**، حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف النظامية في الهند، ١٣٢٥هـ، (ط١)، ج٢، ص٤٣٤.

(٤٣) عمرو، **المزيد في متصل الأسانيد دراسة نظرية وتطبيقية**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٠م، ص١٨.

(٤٤) ابن أبي حاتم، **علل الحديث**، مسألة ١٠٤.

(٤٥) ابن أبي حاتم، **علل الحديث**، مسألة ٧٣.

(٤٦) ابن أبي حاتم، **علل الحديث**، مسألة ١١٣.